خيارات ڤيڤي

ڤيڤي , سويسرا, يناير 2022

المركز الأوروبي للدراسات الكردية

European Center for Kurdish Studies

إخلاء المسؤولية: تحتوي هذه الورقة على محتوى تمت مناقشته خلال ورش العمل التي نظمها المركز الاوروبي للدراسات الكردية. لم يتم الاتفاق على النقاط الملخصة من قبل كل مشارك، ولكنها تمثل نقاط المناقشة.

Europäisches Zentrum für Kurdische Studien
European Center for Kurdish Studies

Project: Power Sharing for a United Syria
Emser Straße 26
Berlin 12051
Germany

mail@kurdologie.de
+49 30 67 96 85 27

© 2022 | Berlin

خيارات فيفي

مقدّمة

يكلّف قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الأمين العام "من خلال مساعيه الحميدة وجهود مبعوثه الخاص إلى سوريا" بدعوة ممثلات وممثلين عن الحكومة السورية والمعارضة "إلى الدخول على وجه السرعة في مفاوضات رسمية بشأن عملية الانتقال السياسي" بهدف الوصول إلى تسوية سياسية دائمة للأزمة. يرد في القرار كانون الثاني / يناير ٢٠١٦ كميعاد لبدء المحادثات. بموجب القرار، يُعرب مجلس الأمن عن دعمه "لعملية سياسية يمتلك السوريين زمامها" وتيسّرها الأمم المتحدة، بحيث تقيم "في غضون ستة أشهر حكمًا ذا مصداقية يشمل الجميع ولا يقوم على الطائفية، وتحدد جدولًا زمنيًا وعمليةً لصياغة دستور جديد". كما يُعرِب المجلس عن دعمه لإجراء انتخابات حرة ونزيهة عملًا بالدستور الجديد "تُعقَد في غضون ١٨ شهرًا تحت إشراف الأمم المتحدة".

على الرغم من اشتمال القرار خطوات هادفة لتحقيق سلام دائم، إلا أنَّ به بعض أوجه القصور:

(١) ضيق وعدم واقعية الجدول الزمني الذي لم يتم احترامه وتنفيذه منذ البداية. وقد عفا عليه الزمن، الأمر الذي ترك العملية بدون قيود زمنية أو مواعيد نهائية.

(٢) تفويض الأمم المتحدة (بتيسير المحادثات) قابل للتأويل وأضعفته عدة أطراف فاعلة بمرور الوقت. باعتباره تفويضًا، لم تكن الأمم المتحدة قادرة على بدء مفاوضات رسمية تؤدي إلى تسوية سياسية دائمة للأزمة. بالإضافة إلى ذلك، أضعفت الممارسات التفويض بمرور الوقت وأنتجت وضعًا به الكثير من عدم التكافؤ.

(٣) يعكس القرار حالة النزاع في عام ٢٠١٥، ولقد تغيرت هياكل النزاع على الأرض بشكل جذري منذ ذلك الحين. لا يقدم القرار حلولًا لمستجدات النزاع مثل الديناميكيات الجديدة للمشاركة الدولية، والأولويات الجيوسياسية الإقليمية والدولية، والمصالح الثنائية المتداخلة، والسيطرة الأجنبية على الأراضي، ووجود أطراف فاعلة متعددة على الأرض ـ بما في ذلك خمسة جيوش مختلفة ـ وانقسام السنّة والشيعة من خلال تدخل إيران، وشبه استقلال الشمال الشرقي، والصراعات الكردية الكردية، وغيرها من التطورات. بناءً على ما سبق، أصبح القرار ٢٢٤٥ غير مناسب للتعامل مع النزاعات الحالية، بيد أنَّه مازال التفويض التوافقي الوحيد للأمم المتحدة للمبعوث الخاص والأرضية الدبلوماسية المشتركة حتى يومنا هذا.

انطلاقًا من هذا التقييم يمكن النظر في الخيارات الواردة فيما يلي لإعادة إحياء عملية بناء الدستور السوري. هذه الورقة لا تتخذ موقفاً معيناً من الخيارات، ولكنها تجمعها فقط. بعض الخيارات متناقضة، و البعض الآخر يمكن النظر فيها معًا. ومن المتوقع أن تُواجَه بعض الخيارات ـ إن لم يكن كلها ـ بمعارضة كبيرة من داخل سوريا وخارجها في ظل المناخ الدبلوماسي الحالي والتكتلات العسكرية الراهنة. ومع ذلك، فلا ينبغي أن يقيّد ذلك الوضع المناقشات المفتوحة حول جميع السيناريوهات المحتملة للخطوات التالية في العملية الدستورية السورية.

خيارات عملية بناء الدستور السوري:

١) مطالبة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بإصدار قرار جديد يتناسب مع تطورات النزاع والوضع الإقليمي والجيوسياسي، ويحدِّد إطارًا زمنيًا جديدًا، ويوكِّل دورًا أقوى للأمم المتحدة في إطار جدول زمني جديد.

يتميَّز هذا الخيار بأنَّه يلفت الانتباه إلى تقادم بعض أُسس العملية واحتياجها إلى تعديل، فقرار جديد من مجلس الأمن سيضع إطارًا جديدًا مُلزِمًا لعملية السلام. على الناحية الأخرى، قد يؤدي هذا الخيار إلى وضع خارطة طريق مختلفة لا تركز على إحداث تغيير سياسي حقيقي في سوريا، ولا على تحسين حالة حقوق الإنسان والظروف المعيشية للشعب السوري. وبهذا يتمثل الخطر على سبيل المثال في التعامل مع القضايا الأمنية حصريًا، وعدم التركيز على التغيير في مجال السياسية والحوكمة والانتخابات والدستور.

٢) المطالبة بمُلحَق للقرار ٢٢٥٤. قد يوفر الملحق إطارًا زمنيًا أكثر صرامةً، ويعدِّل ويفصِّل العملية والنتائج المتوقعة، ويعالج التحديات الإقليمية والجيوسياسية الحالية.

لن يغيّر المُلحَق خارطة الطريق، ولكنَّه سيوفر مزيدًا من التفاصيل وقد يسنِد دورًا أكبر للأمم المتحدة. رغم ذلك، هناك خطر أن يتسبب المُلحَق في مشاكل أكثر مما قد يحل، على سبيل المثال من خلال التشكيك في خارطة الطريق أو عن طريق إضفاء الشرعية على دور النظام واحترام أولوياته.

٣) تغيير تكوين اللجنة الدستورية السورية و/أو تعديل النظام الداخلي. يمكن أن يصبح تكوين اللجنة الدستورية أكثر تمثيلاً للقوى السياسية والخبرات ذات الصلة، وأن يكون أكثر تشميلًا وتضمينًا، وأن يوفر تمثيلاً أفضل للأقليات والشباب. سيتطلب ذلك انخراطًا أقوى من الأمم المتحدة، مع استبعاد تدخُّل الدول. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز مراعاة مصالح الفئات الضعيفة في كافة المجالات، كما ينبغي استكمال دور المجلس الاستشاري النسائي بمجالس استشارية للأقليات والشباب.

على سبيل المثال: يمكن للقواعد الإجرائية الجديدة تغيير القاعدة التي تنص على موافقة الرئاسة المشتركة على جدول الأعمال، أو إعطاء مجموعة أو عدد من ممثلي مجموعتين الحق في إثارة القضايا، ويمكنها كذلك توضيح دور الثلث الأوسط وتمكينه من لعب دور فعال، والتشكيك في شروط الأغلبية.

ستواجه إعادة تشكيل اللجنة الدستورية مقاومة لا يُستهان بها، ومن المرجَّح أن تثير قضايا الشرعية وأن تعرقل العملية ككل. على عكس إنشاء المجالس الاستشارية الإضافية و/أو تعديل القواعد الإجرائية، ممَّا سيسمح للعملية بالاستمرار. قد يمثِّل تغيير القواعد تحديًا سياسيًا، ولكنَّه سيوفر فرصة لبدء محادثات جادة.

٤) إعطاء دور أقوى للأمم المتحدة والسماح للمبعوث الخاص وفريقه (أو الجهات الفاعلة المفوَّضَة الأخرى) بوضع إطار العمل والتأثير على جدول الأعمال واقتراح مبادئ وقواعد للنقاش، ولعب دور فعَّال في العملية بشكلٍ عام. على أقلّ تقدير، قد تتمكن للأمم المتحدة من إزالة الإبهام فيما يتعلق بالإطار القانوني الدولي المُلزم، لاسيَّما في مجالات حقوق وحريات الإنسان والأقليات.

لن يؤدي إسناد دور أقوى للأمم المتحدة بالضرورة إلى التشكيك في ملكية السوريات والسوريين للعملية. فأولاً: الأزمة السورية هي نزاع إقليمي وجيوسياسي يضم العديد من الأطراف الفاعلة الدولية وبالتالي فتسويتها ليست شأنًا داخليًا بحتًا. وثانياً: سوريا مُلزَمة بالقانون الدولي كسائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وثالثًا: لا يتمثَّل دور اللجنة الدستورية في وضع الدستور، بل في صياغة مسودة، على أن يكتسب الدستور الجديد الشرعية الديمقراطية من السوريات والسوريين من خلال كونه حُرًا وعادلاً وشفافًا، ومن خلال السماح بالمشاركة الشعبيَّة والتشاور، والقبول به في نهاية المطاف من خلال استفتاء شعبي.

٥) إعادة النظر في السلال والأولويات، على سبيل المثال عن طريق إعادة فتح الأربعة سلال بالتوازي.

٦) المطالبة بإنهاء العملية الحالية وقبول حقيقة أن العملية لا يمكن أن تسفر عن دستور جديد كنتيجة مُتوقَّعة، ومن ثم الضغط على الأمم المتحدة للاعتراف بالفشل.

هذا يعني الانسحاب من اللجنة بالنسبة لأعضاء اللجنة الدستورية الحالية - إذا أمكن بشكلٍ جماعي - لجذب اهتمام وسائل الإعلام / والاهتمام الدولي.

فلا ينبغي أن تستمر العملية في ظل التخلي عن هدف حل الأزمة السورية، ولا ينبغي استغلال السوريات والسوريين وآمالهم وتطلعاتهم لنشر رسائل إلى مناطق النزاع الأخرى والأطراف الفاعلة المَعنيَّة. في حال فشل العملية، يجب تسمية وفضح الأطراف الفاعلة المسؤولة.

٧) المطالبة بوقف التعديلات الدستورية، ومطالبة النظام بالالتزام بوقف تعديلاته الدستورية أحادية الجانب، وعلى وجه الخصوص المطالبة بالالتزام بعدم تعديل المادة ٨٨ المتعلِّقة بمدة الولاية الرئاسية، ومن ثم مطالبة روسيا والأطراف الفاعلة

الأخرى بدعم هذا الالتزام (أي وقف التعديلات الدستورية بدلاً من تعديل الدستور). ثُمَّ الانتظار حتى عام ٢٠٢٨ وإعادة الكرَّة...

مع مواصلة سائر الجهود بشأن القضايا المُلحَّة الأخرى حتى ذلك الحين.

٨) الاستمرار بـ"العملية" كما هي حاليًا، أي قبول التعطيل، ومواصلة ورش العمل، وبناء القدرات، والحوار في كافة المحافل المتاحة، وتعزيز مفاوضات المسار الثاني والضغط على الأمم المتحدة للتعاون مع المسار وتمكينه، وتعزيز الحوارات الوطنية، والعمل على كشف الحقيقة والمصالحة وتمهيد الأرضية للمفاوضات المستقبلية، والعمل من أجل السلم الأهلي والتماسك المجتمعي.

٩) زيادة الضغط على روسيا وتركيا (وإيران) ـ من خلال الأمم المتحدة وعضوية تلك الدول فيها ـ للالتزام بقرارات الأمم المتحدة والمساهمة بشكلٍ بنَّاء في جهود إحلال السلام. كما يجب مأسسة مسار جديد يعترف بأهمية عملية أستانا ويتضمن أطراف فاعلة مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (ودول أعضاء مُختارة). يتمثَّل الهدف الرئيسي هنا في إشراك جميع الأطراف الفاعلة الخارجية الحالية والمفسدين المحتملين في المناقشات الدستورية والأمنية.

تنظيم مؤتمر سلام دولي يركِّز على:
(١) إنهاء العنف في جميع أنحاء سوريا وضمان الوصول الفوري للمساعدات الإنسانية.
(٢) تحديد جدول زمني صارم بمواعيد نهائية لعملية دستورية يمتلك زمامها السوريات والسوريين، على أن تتقيَّد العملية بالمبادئ الدستورية الأساسيَّة على النحو المُتَّفق عليه في المؤتمر الدولي.
(٣) تعزيز تفويض الأمم المتحدة لفرض وحماية اتفاقية السلام في جميع أنحاء سوريا والإشراف على العملية الانتقالية.

Europäisches Zentrum für Kurdische Studien
European Center for Kurdish Studies

Project: Power Sharing for a United Syria
Emser Straße 26
Berlin 12051
Germany

mail@kurdologie.de
+49 30 67 96 85 27

© 2022 | Berlin